



## بيان صحفي

### سجن عدار للنساء يتحول إلى فرع أمني آخر

علم مركز توثيق الانتهاكات في سوريا أن سجن عدار المركزي للنساء أصبح أشبه "بفرع أمني" آخر، خاصة فيما يتعلق بالممارسات التي تتعرض لها المعتقلات من جهة، ونظراً لسوء الأوضاع الصحية وقلة الغذاء وسواها من جهة أخرى. ويقع هذا السجن في مدينة عدار التابعة لمحافظة ريف دمشق، وهو إلى جانب سجن الرجال من الناحية الجنوبية الشرقية، وقد شهد هذا السجن أحداثاً متسارعة خلال الفترة الأخيرة كان آخرها تنفيذ الإضراب المفتوح عن الطعام من قبل المعتقلات قبل أسابيع، للمطالبة بتحسين ظروف الاعتقال والإسراع في العرض على المحاكم. وينقسم سجن عدار للنساء إلى:

قسم جنائي: يختص بالتهمة الجنائية المختلفة.

قسم سياسي: وهو ينقسم بدوره إلى جناحين:

1 - **جناح الإيداع**: ويضم كافة المعتقلات اللواتي يتم تحويلهن من الأفرع الأمنية المختلفة، ويبلغ عدد المعتقلات حالياً حوالي 140<sup>(1)</sup> معتقلة، وهذا العدد قابل للزيادة والنقصان بحسب عدد المعتقلات اللواتي يتم تحويلهن يومياً من الأفرع الأمنية، أو اللاتي يتم تحويلهن إلى:

2 - **جناح التوقيف**: ويضم حالياً أكثر من 40 معتقلة، وتنتقل إليه المعتقلات اللواتي تم عرضهن على القضاء، والرقم في تزايد مستمر نتيجة للعدد الكبير الذي يتم تحويله إلى القضاء من الأفرع والأجهزة الأمنية المختلفة.

على أن القسم الجنائي يضم أيضاً عدداً من المعتقلات السياسيات - كما أكد أحد المحامين حيث أكد أنه صادف أكثر من عشرة حالات لمعتقلات تم اعتقالهن من قبل الأفرع الأمنية على خلفية المشاركة بنشاطات الثورة أو على خلفيات سياسية، وتم ايداعهن في القسم الجنائي، ليتم لاحقاً تحويلهن للمحاكمات الجنائية وبتهم جنائية بحتة كالمدارة والسرقة والتعاطي.

وقالت إحدى المعتقلات لمركز توثيق الانتهاكات في سوريا أنه بعد أن تم تحويلها من فرع سرية المداهمة 215 والتابع لشعبة المخابرات العسكرية، تفاجأت بإيداعها في قسم "الإيداع الجنائي" مع العشرات من السجنيات اللواتي كانت التهم الموجهة إليهن هي تهمة جنائية وعلى رأسها المدارة. علما أنها اعتقلت بشهر آذار 2013 وذلك على خلفية النشاط الإعلامي والميداني الثوري.

(1) العدد 140 حصل عليه مركز توثيق الانتهاكات في سوريا في بداية شهر آب أغسطس الماضي.



أجمع كل من قائلهن مركز توثيق الانتهاكات في سوريا من معتقلات سابقات، أنّ سجن عدرا للنساء لا يختلف كثيراً عن أي فرع أمني آخر، بل إنّ العديد من المعتقلات أكدّن أنه تحوّل إلى فرع أمني بحت وخاصة قسم "الإيداع"، بعد أنّ منع العميد - فيصل العقلة - من محافظة دير الزور وهو الضابط المسؤول عن السجن، جميع الميزات التي تتمتع بها السجون المركزية عادة، فقد منع التلفاز والراديو والبراد وشراء الخضار واللحوم بل حتى أنه منع صناعة الأعمال اليدوية مثل صناعة "الخرز والصوف"، ومنع إجراء المكالمات الهاتفية للمعتقلات مع ذويهم بشكل مطلق، كما تمّ منع الأهالي من إحضار الكتب للمعتقلات، أو أي نوع من أنواع الأطعمة، وكانت عمليات التفتيش الاستفزازية تتم بسبب أو بدونه، وبأشع الأساليب، حيث كان يتم جلب العديد من السجينات من "قسم الدعارة" ويأمرهن الضابط بتفتيش كافة أغراض المعتقلات الشخصية، وقد بدأت هذه الإجراءات في شهر آب / أغسطس 2012.

وتخضع النساء المعتقلات في سجن عدرا لعقوبات مختلفة، كأن توضع المعتقلة في المنفردة لفترات طويلة، أو أن يدخل عناصر السجن إلى المهجع وينهالون بالضرب على النساء بالهراوات ويشدونهن من شعرهن أو يضربونهن على أقدامهن "الفلة" حيث قالت إحدى المعتقلات لمركز توثيق الانتهاكات في سوريا:

في إحدى المرات دخلت عناصر أمنية إلى قسم "المهجع" وانهالت بالضرب على أكثر من 20 معتقلة بالهراوات، وتمّ أخذ إحداهنّ حيث قاموا بنزع حجابها وشدها من شعرها، وأخذها إلى غرفة التعذيب وهناك قاموا بضربها على قدميها "الفلة" بشكل قاسي جداً، وبعد أنّ عادت لم تستطع السير على قدميها بشكل جيد ثلاثة أيام متتالية، حدث ذلك تحديداً في شهر أيار الماضي 2013.

وفي إحدى المرات أيضاً وأثناء عملية التفتيش كانت هنالك معتقلة تقوم بقراءة "القرآن الكريم" ودخلوا بشكل همجي من أجل تفتيش كافة المعتقلات، وحصلت مشادة كلامية بينهم وبين المعتقلة فقاموا بالاعتداء عليها بالضرب ودهسوا على "القرآن" بأقدامهم، وكانت هذه الحادثة تحديداً في تموز 2013 وقبل عدة أيام قليلة من شهر رمضان المبارك.

إحدى المعتقلات وصفت ما يحدث في سجن عدرا للنساء "بالموت البطيء" وذلك فيما يتعلق بطريقة التعامل مع المعتقلات المريعات في السجن، حيث أنّه لا يوجد في سجن عدرا للنساء أطباء مختصون لعلاج المعتقلات، رغم وجود نساء حوامل وأطفال صغار ونساء مسنات ونساء مريضات بأمراض خبيثة، وتقوم إدارة السجن بتبرير عدم وجود رعاية صحية للمعتقلات بأن الطريق إلى المستشفى خطر جداً بسبب الاشتباكات وأنه يجب رفع برقية لجهة - لم تقم ادارة السجن بتسميتها - والموافقة عليها لنقل المريضة للعلاج، وقد شهد السجن عدة حالات وفاة كان آخرها ما حدث مع إحدى السجينات حيث كانت مريضة جداً وأصيبت بما يشبه "الجلطة" أو "ضيق التنفس" توفيت على أثرها مباشرة، تقول إحدى السجينات التي كانت موجودة يوم الحادث لمركز توثيق الانتهاكات:

لم تدرك السجينات الأخريات طبيعة المرض الحقيقي الذي كانت تعاني منه (هدى - 39 عاماً - من محافظة حمص) فقد كانت تعاني ما يشبه "ضيقاً في التنفس" أو "الجلطة"؛ رغم أن باقي المعتقلات طلبوا من الحراس أخذها إلى العيادة الطبية ولكنهم لم يستجيبوا لنداءاتهم، وتوفيت على إثرها مباشرة وكان ذلك في الأسبوع الأول من شهر شباط 2013

وبحسب شهادة إحدى المعتقلات، في شهر أيار 2013 قامت إحدى المعتقلات بمحاولة الانتحار وذلك بقطعها "للشريان" وذلك احتجاجاً على عدم تأمين الحليب لطفلها البالغ من العمر عشرة اشهر، حيث كانت قد أنجبته أثناء فترة اعتقالها في سجن حمص المركز ومن ثم قاموا بنقلها إلى سجن عدار، وفي حالة أخرى تم تسجيلها قبل عدة أسابيع، توفيت طفلة بعد ولادتها بثمانية أيام في السجن نفسه، وذلك نتيجة سوء التغذية وعدم توافر الحاضنات الخاصة بالمولودين الجدد.

مركز توثيق الانتهاكات في سوريا يناشد جميع المنظمات الدولية الحقوقية منها والانسانية وعلى رأسها اللجنة الدولية للصليب الأحمر، التدخل فوراً من أجل الإفراج عن جميع المعتقلات في سجون النظام السوري، والوقوف على الممارسات التي تتعرض لها المعتقلات في سجن عدار للنساء.

مركز توثيق الانتهاكات في سوريا

أيلول / سبتمبر 2013

